

محضر الجلسة العامة الأولى بخصوص البرنامج السنوي للاستثمار

1- معطيات بخصوص البلدية:

أ - إسم البلدية: بلدية البطان

ب - عدد السكان بالبلدية: 6300

ت - تاريخ الجلسة: 2015-11-01

ث - مكان الجلسة: قصر بلدية البطان

ج - إسم مسير الجلسة: فوزي بالعربي

ح - محضر محرر من قبل: محمد بن جبارة

خ: محضر مصادق عليه من طرف: رئيس النيابة الخصوصية لبلدية البطان

2- معطيات بخصوص الجلسة:

أ- عدد المشاركين في الجلسة العامة:

عدد المشاركين والذين تتراوح أعمارهم بين 16 و35 سنة	عدد النساء ضمن المشاركين	عدد المشاركين	
	01	23	العدد الجملي
			%

ب - جدول الأعمال:

الإعداد لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

3- وصف لعرض البلدية:

افتتح السيد فوزي بالعربي رئيس النيابة الخصوصية الجلسة مرحبا بالحاضرين، وأشار إلى البلدية تحرص دائما على الإنصات للأهالي سواء خلال الجلسات التمهيدية أو الدورات الاستثنائية أو بالاتصال المباشر للاستماع إلى طلباتهم والوقوف على مشاغلهم والاستئناس بأفكارهم والإنصات لمقترحاتهم باعتبار أن البلدية تهدف أولا وبالأساس إلى خدمتهم وخدمة المنطقة ككل، وأضاف أن الفرصة الآن مواتية جدا للأهالي والمتساكنين ومكونات المجتمع المدني قصد تبليغ أصواتهم وتقديم مقترحاتهم من أجل ضبط برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية الذي يركز على مبدأ أساسي وهو التدبير الحر الذي تعمل البلدية على أن يكون تشاركيا مع المواطن، مؤكدا على أن المقترحات يجب أن تكون عقلانية وقابلة للتطبيق حتى يتسنى الأخذ بها وتفعيلها.

وأضاف السيد رئيس النيابة الخصوصية أن هذه الجلسة الاستثنائية سيقصر جدول أعمالها على نقطة وحيدة وهي الإعداد لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

وأكد السيد رئيس النيابة الخصوصية أن التراتيب الجديدة التي تم الشروع بالعمل بها من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية تختلف عن تلك التي سبقتها، فبالنسبة لبرنامج الاستثمار الجديد أو

الذي أصبح يُطلق عليه برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية تم منح كل بلدية اعتمادات مسبقة اعتمدت في ضبطها على قاعدة التمييز الإيجابي طبقا لما تم التنصيص عليه صلب الدستور، وبالنسبة لبلدية البطان فقد كان منابها 927 ألف دينار كمساعدات إجمالية غير موظفة مخصصة لتمويل المشاريع المدرجة بالبرنامج الاستثماري الجديد، مع مناب بمبلغ 129 ألف دينار للمساعدات السنوية غير الموظفة الممكن تخصيصه للمشاريع الاستثمارية لسنة 2016، أي أن البلدية تم تمكينها من مبلغ 129 ألف دينار كمساعدة من قبل الدولة يمكن لها استثمارها في المشاريع التي سيتم إنجازها سنة 2016 وهي المشاريع التي تم بناء عليها تنظيم هذه الجلسة الاستثنائية لضبطها بالتشاور والاستئناس بأراء ومقترحات مكونات المجتمع المدني.

وقبل أن يحيل الكلمة للحاضرين ذكر السيد رئيس النيابة الخصوصية بالمشاريع المدرجة بمخطط الاستثمار البلدي 2010-2014 والتي تمكنت النيابة الخصوصية من إنجازها كلها وهي متمثلة في:

- دراسة الطرقات بمبلغ 5.936 دينار.
- دراسة التنوير العمومي بمبلغ: بمبلغ 2.800 دينار.
- دراسة مشروع المستودع البلدي: 24.266.
- دراسة قصر البلدية: بمبلغ 63 ألف دينار

هذا والجدير بالإشارة أن الدراسات هي مرحلة ضرورية ومهمة وهي مشروع في حد ذاته يستوجب احترام كل شكلياته وإجراءاته على مستوى البرمجة والإعداد والتنفيذ والخلص.

- تعبيد الطرقات عن طريق مقاوله جيتراف: بمبلغ 346.487 دينار
- مشروع التنوير العمومي عن طريق مقاوله زهير بوشعالة: بمبلغ 90.487 دينار
- اقتناء معدات النظافة: متمثلة في جرارين ومجرورتين ورافعة حاويات و10 حاويات فضلات و6 حاويات مدفوعة باليد ذات عجلتين و2 pousses-pousses وصهريج شافط: بمبلغ 75.550 دينار.
- إقتناء تجهيزات إعلامية: بمبلغ 8.093 دينار.

مشروع المستودع البلدي الذي لا يزال في طور الإنجاز: بمبلغ 251 ألف دينار. بما يعني أن البلدية تولت في ظرف وجيز من بداية 2013 إلى مارس 2015 الحصول على الموافقات النهائية لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وتنفيذ مشاريع باعتمادات تبلغ 867.619 دينارا.

وعبر عن أمله أن يتم التوافق خلال هذه الجلسة على جملة من المشاريع التي سيتم إدراجها بالبرنامج الجديد للتنمية الحضرية والحوكمة المحلية القابلة للإنجاز والتي يتم إنجازها فعلا فيما بعد لما يخدم المنطق والأهالي

4- المشاريع التي هي بصدد الإنجاز (خلال سنة 2015):

مشروع المستودع البلدي

أسئلة وملاحظات المشاركين	أجوبة البلدية و/ أو الأطراف المعنية
تساءل الحاضرون عن سبب توقف أشغال المستودع البلدي وطالبوا بضرورة الإسراع بإتمامه.	أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية عندما منحت المقاول المكلف بالأشغال الضوء الأخضر للإنطلاق في إنجاز المستودع كان ذلك بناء على الموافقة النهائية لصندوق القروض على تمويل المشروع، لكن عندما تقدم المقاول بكشف حسابه الأول رفض الصندوق تمويل المشروع إلا بعد تقديم البلدية شهادة ملكية أو ما يقوم مقامها للعقار الذي يتم عليه بناء المستودع، وأوضح أن البلدية كان لها عدة اتصالات مع مصالح وزارة أملاك الدولة قصد التقويت في العقار للبلدية لكن العملية تباطأت كثيرا، وأشار إلى أن الموضوع سيتم حله عن قريب بما يمكن من خلاص المقاول في مستحقته واستئناف الأشغال.

5- توزيع اعتمادات العنوان الثاني المخصص للمشاريع الجديدة على مختلف البرامج"

النسبة	الكلفة	البرامج المقترحة
85%	110 أ.د.	برامج القرب تتعلق بتحسين ظروف عيش المواطنين
15%		برامج مهيكلة للمدينة
	19 أ.د.	برامج إدارية
100%	129 أ.د.	المجموع

6- تقديم التقسيم الترابي للمنطقة البلدية وإحصاء وصفي تقديري للبنية الأساسية بتلك المناطق:

أ- تقديم التقسيم الترابي:

إسم المنطقة الترابية	حدودها (تسمية حدودها)
البطان	- وادي مجردة شمالا - قنال وادي مجردة من الشمال الغربي - قناة وادي مجردة من الجنوب - الجديدة من الجنوب الغربي

(يمكن إرفاق هذا الجدول بخارطة المنطقة البلدية مبين بها التقسيم الترابي الذي قامت به البلدية)

ب - تقديم الإحصاء الوصفي التقديري للبنية الأساسية بالمناطق البلدية:

وجود إشكاليات لتصرف مياه الأمطار	الربط بشبكة التطهير المياه المستعملة (%)	التنوير العمومي	الأرصفة		الطرق		منطقة 1
			نسبة الأرصفة في حالة سينة تتطلب التدخل (%)	نسبة الأرصفة في حالتها جيدة أو متوسطة (%)	نسبة الطرق في حالة سينة تتطلب التدخل (%)	نسبة الطرق في حالة جيدة أو متوسطة (%)	
	نسبة التغطية بشبكة التطهير العمومي (%) (2)	نسبة التغطية بشبكة التنوير العمومي (%) (2)	نسبة الأرصفة في حالة سينة تتطلب التدخل (%) (1)	نسبة الأرصفة في حالتها جيدة أو متوسطة (%) (1)	نسبة الطرق في حالة سينة تتطلب التدخل (%) (1)	نسبة الطرق في حالة جيدة أو متوسطة (%) (1)	
	99	100	40	60	20	80	

7- المناطق البلدية التي سيتم التدخل فيها ضمن برنامج سنة 2016:

نوعية التدخل	المنطقة الترابية التي تم الاحتفاظ بها لسنة 2016
ترصيف	منطقة 1
ترصيف	منطقة 2
ترصيف	منطقة 3

- نقاش وتفاعل مع المشاركين:

أسئلة وملاحظات المشاركين	أجوبة البلدية و/ أو الأطراف المعنية
عبر الحاضرون عن موافقتهم على المشاريع التي اقترحتها البلدية وهي تلبيط وتهيئة الأرصفة ومشروع الدراسة الفنية المتعلقة بها واقتناء معدات نظافة وطرق لتدعيم معدات البلدية لكنهم اقترحوا في الآن نفسه عدة مشاريع أخرى وهي: مشروع بناء سوق يومي.	ذكر السيد رئيس النيابة الخصوصية أن المشاريع التي تم اقتراحها من قبل الحاضرين تجد مباركة من قبل البلدية لكن المساعدة المالية لسنة 2016 والبالغة 129 ألف دينار لا يمكن لها أن تفي بالمطلوب، لذلك سيتم تسجيل ملاحظات الحاضرين على أن يتم برمجتها في السنوات

<p>اللاحقة للسنة المقبلة، خاصة أنها مهمة جدا ولها انعكاس إيجابي على المنطقة البلدية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - مشروع بناء قصر البلدية. - مشروع تعبيد الطرقات. - مشروع تهيئة مجاري مياه الأمطار. - مشروع تجميل مداخل المدينة. - مشروع تهيئة المناطق الخضراء. - مشروع اقتناء عقارات. - مشروع دراسة تهيئة الطرقات. - مشروع دراسة تعبيد الطرقات.
--	--

- مواضيع مختلفة تم النقاش في شأنها:

أجوبة البلدية و/ أو الأطراف المعنية	أسئلة وملاحظات المشاركين
<p>مراجعة مثال التهيئة: حول المقترح المتعلق بالنظر في امكانية مراجعة مثال التهيئة العمرانية للبلدية شاطر السيد رئيس النيابة الخصوصية هذا المقترح وذكر أن الحاجة باتت ملحة لإدخال تنقيح جزئي على مثال التهيئة العمرانية بما يتماشى مع التطور العمراني والطبيعي للمنطقة وتعهد بتولي البلدية بالقيام بالخطوات المطلوبة طبقا لما تقتضيه الترتيب الجاري بها العمل. *المشاريع المشتركة: بالنسبة للمشاريع المشتركة فقد أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية أن أشغال تهيئة الملعب البلدية تتقدم وفقا للمطلوب، إذ أوشك بناء حجرات ملابس جديدة على الانتهاء كما انطلق مقال التنوير في عمله ومن المنتظر أن ينتهي من مشروع تدعيم الإنارة الكاشفة بالملعب قريبا، وفي خصوص تعشيب الملعب فقد رست الصفحة على أحد المقاولين الذي ينتظر أن ينطلق في الأشغال قريبا وذلك في انتظار بناء مدارج بالملعب. أما بالنسبة للمستوصف فإن البلدية ليس لها علم بما وصل إليه مشروع توسعته، وستتصل بالأطراف ذات العلاقة للوقوف على ما تم قطعه من خطوات في هذا الإطار، ونفس الأمر ينطبق على دار الثقافة. *التنوير العمومي: بالنسبة للمقترح المتعلق بتدعيم التنوير العمومي بالمنطقة البلدية فقد أكد السيد رئيس النيابة الخصوصية أن الإنارة العمومية جيدة في الجملة والبلدية تعمل على التدخل كلما تعطب فانوس أو تضرر عمود كهربائي لإصلاحه رغم أنه ليس لديها كهربائي في اختصاص التنوير العمومي لكن الإدارة قائمة بالمطلوب منها في هذا المجال، وهي كلها انصات لملاحظات المتساكنين للتدخل في كل</p>	<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة مثال التهيئة العمرانية: عرض بعض الحاضرين اقتراحا يتعلق بضرورة مراجعة مثال التهيئة العمرانية الذي لم يعد متماشيا مع التطور الذي تعرفه المدينة. - المشاريع المشتركة: تساءل بعض الحاضرين عن مدى تقدم إنجاز المشاريع المشتركة على غرار المستوصف ودار الثقافة والملعب البلدي. - تدخل أحد الحاضرين اقتصر على الإشارة إلى ضرورة مزيد الاهتمام بالتنوير العمومي، إذ أن هنالك بعض الفوائيس التي تتعطب وتستوجب الضرورة إصلاحها خدمة للمتساكنين. - هناك من تعرض إلى عدم سيلان مياه الأمطار بالسرعة المطلوبة خاصة عند تهاطلها بغزارة خاصة بنهج خير الدين التونسي، وطالب بضرورة تدخل البلدية للبحث عن حل للأمر. - هناك من أشار إلى ركود مياه الأمطار ببعض الأنهج والطرقات ودعا إلى ضرورة تدخل مصالح البلدية لسفط مياه الأمطار في الإبان مع البحث عن حل جذري للمسألة ولو اقتضى الأمر إعادة تعبيد الطرقات المعنية وأعطى مثلا على ذلك وهو نهج ابن عرفة. - هناك من تعرض لقنوات تصريف مياه الأمطار بحي النسيم التي باتت تستوجب التدخل لتسريحها. - هناك من تعرض لمسألة قنص الكلاب السائبة وطالب بضرورة تكثيف الحملات بحي النسيم وبالصلاعية التي تشهد أعدادا متزايدة من الكلاب السائبة ليلا. - اقترح بعض الحاضرين مشروعا يهتم بإحداث وتهيئة المناطق الخضراء، على غرار المنطقة الخضراء المتواجدة أمام المكتبة العمومية أو غيرها. - تساءل البعض عن ملف المساكن الاجتماعية

بالبطان وطالب بمزيد التوضيحات عن المراحل التي بلغها.

- هناك من تساعل عن الهدف من منع الانتصاب بعد الحملة التي تم القيام بها مؤخرا من قبل الشرطة البلدية.

- هناك من اقترح مشروعا يتعلق بتهيئة مدخل البطان من جهة طريق تونس بإحداث مفترق دائري بجانب البلدية.

- طالب البعض بضرورة النظر في إمكانية إحداث منطقة صناعية لاستيعاب اليد العاملة بالمنطقة.

- دعا بعض المتدخلين إلى ضرورة النظر في موضوع نقلة موقع انتصاب السوق الأسبوعية.

- هناك من قدم اقتراحا يتعلق بإحداث مقر للبلدية.

وقت.

*سيلان مياه الأمطار:

بالنسبة للإشارة التي تعلقت بضرورة البحث عن حل ناجع وجذري لاستيعاب كميات المياه الكبيرة عندما تنزل الأمطار بغزارة خاصة بنهج خير الدين التونسي، فقد ذكر السيد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية ستتولى البحث عن حل جذري في القريب العاجل وهو متمثل أساسا في تغيير قناة تصريف المياه التي تتجمع في النهج المذكور بأخرى ذات قطر أكبر.

*ركود مياه الأمطار:

بالنسبة لركود مياه الأمطار في بعض الأنهج على غرار نهج إين عرفة حسب تدخل أحد الحاضرين، فقد أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية أنه سيتم النظر في مثل هذه الأمور الظرفية لإيجاد حلول لها خدمة للأهالي وللمتساكنين الذين من حقهم على البلدية أن توفر لهم بيئة جيدة يستطيب فيها العيش والمقام.

*قنوات تصريف مياه الأمطار:

بالنسبة للتدخل المتعلق بتسريح قنوات تصريف مياه الأمطار بحي النسيم فقد ذكر السيد رئيس النيابة الخصوصية أن عملة البلدية كانوا تدخلوا منذ فصل الخريف في جل قنوات تصريف مياه الأمطار حيث تم تسريحها بإزالة ما علق داخلها من نفايات، وهي على استعداد للتدخل من جديد في هذا المجال وستتم برمجة ذلك قريبا جدا.

*قنص الكلاب السائبة:

أكد السيد رئيس النيابة الخصوصية أن منطقة الأمن الوطني من خلال أعوانها تقوم بالمطلوب منها غذ تبرمج دوريا حملات لقنص الكلاب السائبة، ومع ذلك وعد بمكاتبة المنطقة لتوجيه اهتماما أكبر إلى حيي الصلاعية والنسيم.

*منع الانتصاب:

بالنسبة للتدخل المتعلق بأسباب منع الانتصاب الفوضوي وإزالة النصبات التي كان أصحابها مركزينها في بطحاء السوق، فقد ذكر السيد رئيس النيابة الخصوصية أن الضرورة أصبحت تقتضي القضاء على النقاط السوداء ومنها الانتصاب الفوضوي وهذا الأمر ليس مقتصرا على بلدية البطان بل هي سياسة عامة تنتهجها كل بلديات الجمهورية، مضيفا أن ما تم منعه هو الانتصاب الدائم الذي يقوم أصحابه بتركيز خيمات من الأسباب البالية بما أضر بمظهر المدينة وجمالها.

*إحداث منطقة صناعية:

في خصوص المقترح المتعلق بإحداث منطقة صناعية فقد شاطر السيد رئيس النيابة الخصوصية المقترح خاصة أن إحداث مثل هذه المنطقة سيستوعب اليد العاملة بالجهة وسيوفر مداخيل إضافية للبلدية، لكنه أوضح أنه لا توجد عقارات

داخل المنطقة البلدية يمكن اقتراحها كمساحات يتم تخصيصها لمنطقة صناعية، لكن هناك عقارا يوجد خارج المنطقة البلدية بطريق تونس يستجيب لهذه الحاجة وهو على ملك الدولة سوف يتم النظر في كيفية اقتراحه كمنطقة صناعية على السلط المختصة.

*نقلة السوق الأسبوعية:

بالنسبة للمقترح المتعلق بنقلة السوق الأسبوعية من مكانها الحالي بالبطحاء المتواجدة بشارع الحرية إلى مكان آخر فقد ذكر السيد رئيس النيابة الخصوصية أنه سيتم درس هذا المقترح لاحقا خاصة أنه سيفرض نفسه في صورة إنجاز السوق اليومي على نفس العقار.

*المساكن الاجتماعية:

بالنسبة للتساؤل المتعلق بالمساكن الاجتماعية فقد ذكر السيد رئيس النيابة الخصوصية أن المشروع بدأ يتقدم بعد أن تمت الموافقة على مشروع التقسيم المتعلق به من قبل الإدارة الجهوية للتجهيز، وأكد أنه سيتم متابعة الموضوع نظرا لما له من انعكاس على الفئات المستهدفة به.

8- نتائج الجلسة العامة:

1.8- التنقيحات / التحسينات بخصوص البرنامج السنوي للاستثمار وبخصوص المنهجية

المعتمدة:

2.8- ملاحق:

1.2.8- عرض البلدية:

2.2.8- صور الجلسة العامة:













رئيس النيابة الخصوصية

فوزي بالعربي